مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٥٤**

الأربعاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مهدييف	(أذربيجان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	أستراليا	السيدة كنغ
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	الصين	السيد شين بو
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

الرسالة المؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2013/606)

تقرير الأمين العام المقدّم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٧٧ (٢٠١٢) (S/2013/623)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرسالة المؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2013/606)

تقرير الأمين العام المقدّم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٧٧ (٢٠١٢) (S/2013/623)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بحضور من معالي السيدة فوسيو يوسف حاجي أدم، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة خارجية جمهورية الصومال الاتحادية، على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2013/623، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ٢٠٧٧ (٢٠١٢). أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/606، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أرحب بنائب الأمين العام، معالي السيد يان إلياسون، وأعطيه الكلمة.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب المجلس اليوم بشأن الصومال..إنها إحاطه إعلامية هامة بالنسبة لي. إذ تربطني بالصومال علاقة طويلة الأمد. فقد زرت البلد قبل واحد وعشرين عاما، بصفتي أول منسق إغاثة في حالات الطوارئ في الأمم المتحدة. ولا أزال أحمل ذكريات حية ومؤلمة عن المعاناة الهائلة في ذلك الوقت – وأود أن أضيف أنه كان أسوأ وقت شهدته على الإطلاق.

وعلى مدى عقود من الزمن، كان من الصعب أن نرى الكيفية التي يمكن للصومال أن ينتشل نفسه من حالات الصراع والبؤس. وفي نهاية الأسبوع الماضي، تمكنت في نهاية المطاف من زيارة مقديشو مرة أخرى. والفرق كبير جدا مقارنة بعام ١٩٩٢. فقد رأيت الأمل والتصميم. ورأيت مقاه ومحلات وصيادي سمك وشرطة مرور وسيارات أجرة ومواقع بناء. ورأيت ما كان الجميع في المجلس يسمع عنه خلال العام الماضي – بداية صومال جديد.

وعقدت اجتماعات مفتوحة واسعة النطاق ومفيدة جدا مع رئيس الصومال، الرئيس حسن شيخ محمود، ورئيس الوزراء، ورئيس البرلمان، ووزيرة الخارجية، وجميع أعضاء الحكومة الآخرين تقريبا. اجتمعت أيضا مع ممثلي الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومسؤولي الأمن وأعضاء السلك الدبلوماسي، وممثلي المجتمع المدني، وفريق الأمم المتحدة المتفاني في عمله. وتكلمنا كثيرا عن المصالحة الوطنية خلال الاجتماعات. وأبرز المحاورون معي الحاجة إلى إرساء ثقافة الحوار واتباع نهج جديد تجاه المشاركة على الصعيد الإقليمي.

أعادت الحكومة تأكيد التزامها بأن النظام الاتحادي وتقاسم السلطة بين المركز والمحيط. وأحث الرئيس على مواصلة جهوده الرامية إلى التوعية السياسية وعلى المضي قدما في إجراء حوار شامل للجميع بشأن شكل النظام الاتحادي المستقبلي في البلد. تعتزم الأمم المتحدة زيادة الوجود في المناطق وتعزيز الصلات بين المناطق والحكومة الاتحادية. وشددت

على أهمية بناء المؤسسات وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. واتفقنا على أن فريقا من الأمم المتحدة سوف يسافر إلى الصومال في الشهر المقبل لإسداء المشورة بشأن الدعم اللازم للتحضير للانتخابات الوطنية في عام ٢٠١٦.

كما تكلمنا عن الحاجة إلى بناء الدولة وبناء السلام. وهنأت الحكومة على إبرام الاتفاق الجديد بشأن وضع إطار الصومال الذي يحدد الأولويات. وسوف تحشد الأمم المتحدة جهودها بصورة كاملة من أجل هذه الأهداف. وزرت أنا والرئيس حسن شيخ محمود مكاتب الأمم المتحدة الجديدة التي توشك الأعمال فيها لى الانتهاء فيلا الصومال في مقديشو، حيث سيعمل موظفو الأمم المتحدة والحكومة الصومالية معا على النحو الملائم.

لقد قامت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالكثير لتمكين الصومال من الوصول إلى اللحظة الراهنة حيث تلوح الفرصة. أود أن أعرب عن شكري الجزيل للقوات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي على العمل الذي تقوم به والتضحيات التي قدمتها والطابع الفريد للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الصومال. أود أيضا أن أعرب عن شكري للاتحاد الأوروبي على الدعم الكبير الذي قدمه إلى بعثة الاتحاد الأفريقي.

كما أود أن أعرب عن فائق احترامي للعديد من ممثلي المجتمع الدولي والمجتمع المدني الذين يعملون حاليا في مقديشو ولموظفينا في الأمم المتحدة، الذي يعمل منهم الآن ما يربو على ١٠٠ موظف دولي في مقديشو بقيادة الممثل الخاص للأمين العام للصومال، نيكولاس كاي، ونحن نعد لإنشاء بعثة متكاملة في كانون الثاني/يناير.

لقد جئت متشجعا بالتزام حكومة الصومال وشعبه وشركائهما الدوليين بالسلام والوحدة، فضلا عن الالتزام بالتنمية وحقوق الإنسان. لكنني وجدت أسبابا للقلق. وكما أبلغ الأمين العام المجلس في الرسالة المعروضة على المجلس اليوم (S/2013/606)، وكما سمعتُ من العديد من زملائي في الميدان، إنّ لحظة الأمل هذه في الصومال هشّة. والتوقعات العالية متجهة نحو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إنّ استنتاجات بعثة الاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة بشأن الأمن واضحة. فبعد ١٨ شهرا من العمليات الناجحة التي اجتثّت حركة الشباب من المدن الرئيسية، توقفت في الأشهر الأخيرة حملة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الصومالية. وقد أخبرني قائد قوات البعثة أنه ليس لدى البعثة ولا الجيش الصومالي القدرة على التقدم إلى ما وراء المناطق التي استعيدت فعلا. وقال إنّ سيطرتهما على الأراضي الحالية ستكون ضعيفة إذا استمر الوضع الراهن.

وبينما تبقى هذه القوات ثابتة إلى حد بعيد، فإنّ حركة الشباب متنقلة. وهي تدرِّب وتجنِّد أعدادا كبيرة من الشباب المحبَطين والعاطلين عن العمل. وقد كانت هناك موجة من الهجمات المميتة. ومع أنّ التمرّد قد أضعِف، فإنه لا يزال قادرا على تنفيذ عمليات إرهابية، ليس في مناطق نفوذه فحسب، بل في مقديشو وكيسمايو وأماكن أخرى، كما رأينا في الاعتداء المروِّع في الشهر الماضي على مجمّع وستغيت التجاري في نيروبي. والتوصية المشتركة من الأمين العام والاتحاد الأفريقي هي أنّ بعثة الاتحاد والقوات الصومالية بحاجة إلى دعم مؤقت كبير للحفاظ على الأمن الأساسي اللازم لبناء السلام، فضلا عن مجابهة التهديد المتنامي من حركة الشباب.

إنّ رسالة الأمين العام المؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر تعرض تفاصيل هذه الاقتراحات. والتعزيزات الموصَى بها لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما فيها الطائرات العمودية وعناصر التمكين الأخرى، ستتيح للقوة أن تستعيد زمام المبادرة ضد التمرد، وتسترجع مواقع استراتيجية تستغلّها حركة الشباب لتوليد العائدات وتجنيد المقاتلين وتدريبهم.

والتوصيات من أجل الدعم غير القاتل واللوجستي للقوات الأمنية الوطنية الصومالية أساسية بالقدر نفسه. وهو يشمل الدعم الطبي، والنقل، والخيام، والغذاء والوقود، ومن شأنه أن يمكّن الصوماليين من العمل بفعالية إلى جانب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويحسِّن قدرتهم على الاحتفاظ بمناطق خالية من الألغام، بانتظار أن تتسلمها الشرطة الوطنية الصومالية بدعم شُرَطي من البعثة. وهذا أمر ذو أهمية بارزة طويلة الأمد.

ولعل أعضاء المجلس يتذكرون بأننا قدَّمنا في السابق مساعدة وفقا لمبادئ مماثلة للقوات الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتوجيه من سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وفي الحقيقة، أظن أنّ المجلس قد اتخذ مؤخرا قرارا بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أقرّت حكومة الصومال أنه بدون الدعم للقوات الأمنية الوطنية الصومالية، لا ينبغي توقُّع تقدُّم بارز.

وعلى هذه الخلفية، أحث مجلس الأمن على إيجاد السبُل الكفيلة بتقديم هذا الدعم. فهو سييسِّر أيضا جهود التعافي والتنمية بالغة الأهمية، التي تبذلها الأمم المتحدة وأطراف فاعلة أخرى في الميدان. ومن الصعب أن نطلب موارد إضافية في ظل أجوائنا المالية الحالية الصعبة، ولكن من واجبي أن أنصح المجلس بأنه بدون الدعم المتزايد، فإنّ استثمارنا الحالي والسابق في السلام، واستثمار ملايين الصوماليين فيه، قد يذهب سدى في الحقيقة.

لقد تحقق النجاح في الصومال عبْر نوع فريد من تعددية الأطراف. فالأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي اجتمعوا معا بطريقة مبتكرة ومسؤولة وفعالة. وإذا لم نعزِّز التقدم بموارد إضافية وحضور ميداني، فإننا نخاطر بانتكاسة لمثال عظيم على التعددية، فضلا عن تعريض الشعب الصومالي لعنف وفقر متفاقمَين.

أود الآن أن أسترعي انتباه المجلس إلى نصيحة الأمين العام فيما يتعلق بسلامة موظفي الأمم المتحدة في الصومال. لقد التقيت في مقديشو بزملائي في الأمم المتحدة العاملين بتفانٍ كبيرٍ في ظل ظروف محفوفة بمخاطر عالية. إن الزيادة المفاجئة في الهجمات والتهديدات في الأشهر الأخيرة تضعهم تحت ضغط كبير. وفي الوقت نفسه، تمثل الزيادة المفاجئة عقبة خطيرة أمام تنفيذ القرارين ٢٠٩٣ (٢٠١٣) و ٢١٠٢ (٢٠١٣) اللذين يقتضيان من الأمين العام إنشاء وجود معزز للأمم المتحدة في الصومال. وتلك الزيادة في الهجمات تهدد بانتكاسة العمل الحيوي الذي يجري القيام به من أجل تحقيق الانتعاش والتنمية في الميدان في ذلك البلد.

في أعقاب الهجوم الذي وقع في ١٩ حزيران/يونيه، عملت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على الحد بدرجة شديدة من قدرتها على تخطيط البرامج وتنفيذها. لقد قمت بزيارة إلى موقع الهجوم في مقديشو تعبيراً عن إجلالي للضحايا الذين سقطوا، ولكي أشكر شخصياً موظفي الأمم المتحدة الصناديد الذين قاموا بحماية زملائنا في ذلك اليوم. لقد كانت لحظة حزينة، جعلتني أنا وزملائي نشعر بتصميم أكبر على ألا ندع للمتطرفين مجالا للسيطرة على الحالة وبث الخوف، ووقف الجهود الرامية إلى مساعدة الشعب الصومالي.

إن أمن الأمم المتحدة في مقديشو وفي الصومال يتطلب اهتماماً عاجلاً. نحن ملتزمون بتوفير الأمن لموظفينا وحماية الحركة اللازمة لقيامهم بعملهم. وبالنظر إلى الأصول الحالية للبعثة والأولويات المتضاربة، من غير المنطقي أن نعمل بصورة جوهرية على زيادة حماية منشآت وعمليات الأمم المتحدة، في الوقت الذي تزداد فيه تلك الأولويات. لذلك أطلب إلى مجلس الأمن الإذن بوزع وحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة لتقوم بحماية مواقع الأمم المتحدة إلى أن تتمكن القوات الوطنية من تولي مسؤوليتها.

في الوقت نفسه، نحتاج إلى استثمار في التدابير التي تمكن من زيادة قدرة الحكومة الاتحادية الصومالية لحماية العمليات

الدولية في الأجل الطويل. لذلك نشيد بدعم وحدات الشرطة الصومالية لتوفير الأمن المتنقل للأمم المتحدة بوصف ذلك جزءاً من تطوير القطاع الأمني في إطار الاتفاق الجديد. أناشد المجلس تأييد تلك التوصيات.

من الجوهري أن تمضي جهود المجلس يداً بيد مع الجهود السياسية والإنمائية وجهود بناء السلام. إن الأمن والمصالحة والتنمية لا بد من أن تسير في خطٍ متوازٍ لكي تتجذر وتتعزز بصورة مشتركة. وهذا متجسد في المعايير التي وضعها الأمين العام لوزع أي عملية من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وتشمل تلك المعايير التحرك قدماً في الحملة ضد منظمة الشباب، وتطوير قدرات الجيش الوطني الصومالي وقوات الشرطة الوطنية الصومالية، وتحقيق تقدم في المصالحة، والعمل على الدستور والتحضير للانتخابات في عام ٢٠١٦.

تلك خطوات رئيسية لإحراز التقدم بالنسبة لأبناء الصومال واستثمار المجتمع الدولي في الصومال بين الآن وعام ٢٠١٦. سوف تواصل الأمم المتحدة العمل بصورة وثيقة مع الحكومة والشركاء الدوليين للمساعدة في تهيئة تلك الظروف. ويتطلب ذلك وضع استراتيجية متكاملة تجمع بين المشاركة السياسية ودعم بناء السلام، وسيادة القانون والتنمية. وإذا ما قرر المجلس ذلك، عندها يمكن أن يكون وزع عمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة بداية استراتيجية الخروج بالنسبة للعمليات الحالية ومعلماً في عملنا من أجل إحلال السلام في الصومال.

أود أن أنتقل إلى الكلام بإيجاز عن تقرير الأمين العام عن الحالة المتعلقة بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال (S/2013/623). والتقرير تذكير في أوانه لكيفية فعالية الصكوك المتعلقة بالأمن في مكافحة القوة المزعزعة للاستقرار. فقد انخفض عدد حوادث القرصنة بدرجة كبيرة. وفي الوقت نفسه، أبرز التقرير الحاجة إلى استراتيجية شاملة لاستدامة المكاسب الأمنية. ويقتضي الأمر المزيد من العمل للتصدي للأسباب الكامنة وراء القرصنة في الصومال. وكما يذكر الأمين العام في تقريره، فإن الأمن والتنمية والحكم عناصر لم تتغير بدرجة كافية لردع المجرمين عن مهاجمة السفن وأخذ الملاحين رهائن.

ويجب علينا أن نظل يقظين. إن الوجود البحري الدولي ما برح حيوياً للقيام بعمليات مكافحة القرصنة وفقاً للقرار ٢٠٧٧ (٢٠١٣)، وكذلك التزام الدول الأعضاء بتقديم الأشخاص المشتبه بقيامهم بأعمال القرصنة إلى المحاكمة. كذلك أهيب بالدول الأعضاء مضاعفة الجهود لتطوير الموارد البحرية الصومالية والاستراتيجية الأمنية لديها. وهذه دعامة رئيسية لتحسين إدارة الموارد البحرية للصومال وتوسيع الفرص الاقتصادية لمواطنيه.

ويشدد التقرير على أهمية تنسيق العمل الدولي وتدابير الحماية الذاتية التي يضعها قطاع النقل البحري. وأشيد بعمل فريق الاتصال المعني بالقرصنة في تعزيز التعاون وتشاطر المعلومات وتعبئة الموارد. وفي استشرافنا للمستقبل، نرى أن السياسة والمسائل القانونية التي تحكم وزع الموظفين الأمنيين المسلحين المتعاقد معهم على متن السفن، ستقتضي استمرار الاهتمام الوثيق.

علينا أن لا ننسى أن القراصنة الصوماليين يحتجزون حالياً ٦٠ ملاحاً. وهذا أمر يبعث على عميق القلق الدولي. وعلينا أن نواصل الإصرار على إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً.

في الأجل الطويل، إن هدفنا المشترك هو أن تتولى الصومال المسؤولية الكاملة عن أمنها، في إطار سيادة القانون. لقد طلب المجلس من السلطات الصومالية الإبلاغ عن هيكل قواتها الأمنية وعن التدابير التي تتخذها لضمان الإدارة الآمنة للأسلحة والمعدات العسكرية والمساءلة عنها بموجب القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣). وأفهم أنه من المتوقع أن يتلقى المجلس قريباً تقريراً عن تلك المسألة. أحض الحكومة الاتحادية على الإسراع في تقديمه.

في الختام، تقترب الصومال حكومة وشعباً، والشركاء الدوليون، من إعادة بناء دولة ممزقة وإنقاذ الملايين من الناس من براثن الصراع والفقر. ويتجسد التزام المجتمع الدولي نحو الصومال في الالتزام الذي قُطع في بروكسل في شهر أيلول/سبتمبر بموجب الاتفاق الجديد، وتم في ذلك الاجتماع التعهد تقديم ٢,٤ بليون دولار. غير أنه من دون توفر مستوى كافٍ من الأمن فقد نخسر العمل الذي حققناه. إن الهجوم على الأمم المتحدة في مقديشو والعمل الإرهابي في نيروبي في أيلول/سبتمبر يدل على نية منظمة الشباب في إرغام تراجع دولي عن الصومال وإلحاق المعاناة بالصوماليين لتقويض الثقة في عملية السلام، بل في الواقع، تقويض الثقة في المستقبل. لذلك علينا أن ندعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفي الوقت نفسه أن نستثمر في القوات الوطنية الصومالية وفي حماية موظفينا.

أناشد المجلس النظر إيجابياً في تلك المقترحات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام إلياسون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيدة آدم (الصومال) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني جداً أن أكون هنا مرةً أخرى اليوم لتشاطر وجهة نظري بشأن التحديات والفرص الرئيسية في الصومال. وبينما يجري المجلس مداولاته بشأن نتائج الاستعراض المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والرسالة اللاحقة الموجهة من الأمين العام بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/2013/606)، أناشد مرة أخرى من أجل دعم المجلس لأنني أؤمن حقاً بأن هناك فرصاً كبيرة في الصومال بينما تخرج دولتنا من مرحلة انتقالية سياسية هشة وتثبت حكومتها الجديدة نفسها.

كما قال اليوم نائب الأمين العام، فإن الصومال يتغير. أشكره على الوقت الذي اقتطعه من برنامجه الحافل بالأعمال للوقوف على الحقيقة في الصومال في الميدان.

نعرب عن تقديرنا الشديد للمجلس والأمم المتحدة على استدامة الاهتمام الدولي بشأن الصومال والتركيز على محنة أبناء الصومال. من صميم قلبي، أشكركم يا سيادة الرئيس، وأشكر أعضاء المجلس على المشاركة الشخصية في دعم الصومال. ولا يساورنا أدنى شك في تحقيق رغبتنا الجماعية من أجل إحلال السلام في الصومال وقيام صومال أقوى. إن التزام المجلس والشراكة المستدامة دعماً للأولويات الهامة في الصومال عند نقطة تحول بغية النهوض بالسلم والأمن العالميين.

ولقد أُحرز تقدم كبير في الصومال، والحكومة الصومالية والشعب الصومالي مصممان على مواصلة تعزيز التعاون مع أصدقائنا ومع بقية المجتمع العالمي. ولا يزال الصومال عرضة للأخطار الداخلية والخارجية بينما يبني قوته لتأكيد سلطته، ويسعى إلى تعزيز سيادة القانون. وفي هذا السياق، أحرزت الدولة الصومالية تقدما كبيرا خلال العام الماضي. فقد أدى انتخاب الرئيس حسن شيخ محمد إلى توليد الأمل لدى الشعب الصومالي وشعوره بالتفاؤل. لذا تسترشد الحكومة الصومالية بمبادئ ثلاثة هي بناء مؤسسات الحكومة الديمقراطية الوطنية مع أولويات التنمية التي تكون عادلة وشاملة وتراعي المصالح المتنوعة للبلد؛ وتعزيز الوحدة الوطنية استنادا لمبادئ حقوق الإنسان الفردية، والمساواة، والعدالة؛ وتوطيد شراكاتنا مع جميع الجهات الفاعلة العالمية على أساس الفائدة والاحترام والتعاون بشكل متبادل.

وفي النظام الدولي الراهن القائم على المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، فإن الدول العاملة والشرعية لا غنى لها عن الأمن والتجارة والعلاقات السياسية على الصعيد الدولي. لم يعد الصومال دولة منهارة. فهناك الكثيرون من الصوماليين عادوا إلى البلد للاستثمار فيه وإعادة بنائه. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب شراكتنا مع المجتمع العالمي ودعمه الثابت لنا، عملنا معا على دحر حركة الشباب من مقديشو والمدن والبلدات الرئيسية

الأخرى. وفتحت سفارات ومنظمات دولية عديدة مكاتبها في الصومال. ومثلما قال نائب الأمين العام اليوم، أعادت الأمم المتحدة فتح مكتبها في مقديشو. وقد تمت إعادة تأهيل الطرق وتوفير الخدمات التي جرى إحياؤها تدريجيا. وأخذت سيادة الديمقراطية في الصومال تتجذر ببطء ولكن بثبات.

وعقب المؤتمر البارز الذي انعقد في لندن خلال أيار/مايو ٢٠١٢ وتكلل بالنجاح، انعقد مؤتمر آخر في بروكسل بشأن اتفاق جديد للصومال بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، شاركت في استضافته الحكومة الاتحادية الصومالية والاتحاد الأوروبي، وحضره العديد من الحكومات الصديقة والمنظمات والشركاء على الصعيد الدولي. وأيد هذا المؤتمر ”الاتفاق الجديد“ للصومال الذي يضع أهدافا قابلة للقياس بغية إعادة إعمار الصومال، ويتطلب التزامات محددة للتنفيذ من جانب الحكومة الصومالية وشركائها الدوليين. وهذا الترتيب يوفر التصميم الأكثر مرونة لقيام شراكة مشتركة بين الشعب الصومالي والمجتمع الدولي. وتحركت حكومتنا بسرعة لكفالة نجاح تنفيذ هذا الاتفاق، وأنشأت مجلس الأمن الوطني الذي يرأسه الرئيس حسن شيخ محمد.

ونحن ندرك أن الأمن المستدام في الصومال يعتمد على تطوير قطاع الأمن الصومالي القوي الذي يتضمن مشاركة الشعب كعنصر نشط في إعادة الإعمار. وتدرك حكومتنا أن مواطنيها ليسوا غير مبالين ولكنهم مشاركون نشطون. وعليهم أن يقتنعوا بأن أمنهم وتنميتهم وقدرة الحكومة على توفير كليهما أمور تعتمد على العلاقة المتبادلة التي يجب أن تصبح أكثر مرونة من أي وقت مضى. علاوة على ذلك، نود القول إنّ المراكز الحضرية والمناطق الفقيرة هي التي تستهدفها استراتيجية التجنيد المعتمدة لدى حركة الشباب. ومن خلال تضمين مشاركة المواطنين، ستظهر دلائل الضعف في هياكل حركة الشباب التنظيمية، وتنكشف ميزتها غير المتناظرة وتتم مواجهتها. وهذا يتطلب تحسين قدرة قوات الأمن، وتعزيز سيادة القانون، وتطوير نظام السلطة القضائية الفعال. ولا يسعنا أن نتوقع تحقيق السلام في الصومال إذا لم يكن السلام ملكا لمواطنيه.

ونحن ممتنون لمجلس الأمن على رفعه جزئيا الحظر المفروض على الأسلحة منذ عشرين عاما بغية السماح لقوات الدفاع الصومالية، مدعومة من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بمقاتلة حركة الشباب. وتحقيق هذا الهدف ما زال أولوية عليا للصومال، ونحن نعمل على تحسين الآلية اللازمة للنجاح في تحقيق هذا الهدف. وعندما انضم رئيسنا إلى زملائه القادة الافارقة في أديس ابابا خلال وقت سابق من هذا الشهر، بعث برسالة قوية إلى العالم أظهرت وحدة القارة ضد التطرف.

ويدرك الصومال ارتفاع تكلفة التمويل الجديد للإمدادات اللوجستية التي تكون قواتنا في أمسّ الحاجة إليها. وندرك أيضا المنطق والتفكير اللذين قد يجعلان بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن مترددة بعض الشيء إزاء بدء فصل جديد قد يتضمن حزمة نظام التمويل العادي والتقليدي. ونحث تلك البلدان على رؤية الأمور بشكل مختلف لأنه، في مواجهة آفة حركة الشباب/القاعدة وتكتيكاتهما المتعلقة بالحروب غير المتكافئة التي تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الفوضى، فإن الإبقاء على الوضع الراهن ليس خيارا. وبالتالي، نسعى أيضا لتقديم الدعم اللوجستي الذي يحتاجه الجيش الوطني الصومالي في الوقت المناسب لتعزيز قدرته وإلحاق الهزيمة بحركة الشباب في نهاية المطاف.

وتود الحكومة الصومالية أن تذكّر الجميع بأن قرار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل بتعليق عملياتها نظرا للقيود اللوجستية الشديدة – وهو قرار مفهوم أيضا – وفّر لحركة الشباب الوقت لالتقاط أنفاسها وإعادة تجميع صفوفها والمبادرة إلى الهجوم.

وأود أن أشجع وأحث أعضاء مجلس الأمن على التحرك بسرعة كي لا تتوفر لحركة الشباب فرصة أخرى لإعادة تجميع صفوفها واختراق المراكز الحضرية وتصدير أيديولوجيتها الشريرة. بيد أنه ليس سرا القول إننا جميعا نواجه خطر إعادة تنشيط حركة الشباب بسبب الافتقار إلى مواجهتنا العسكرية المتواصلة لها. فهذه المجموعة لا تزال تشكل تهديدا عالميا، كما يدل على ذلك الهجمات الأخيرة التي شنّت على أشقائنا وشقيقاتنا في كينيا. وهذا يبيّن أن المكاسب التي تحققت في الصومال حتى الآن يمكن أن تتبدد بسرعة إذا واصلنا العمل كالمعتاد. وينبغي تعزيز العمليات الدولية في الصومال نظرا للظروف الحالية الفريدة والفرص المتاحة.

إن الشعب الصومالي يعرف تماما أن القيادة المحلية أمر هام في هزيمة الإرهاب. ووفقا لرسالة الأمين العام، إن توطيد السلام يتطلب تحسين قدرة الجيش الصومالي وفعاليته. وهذا يقتضي بدوره استخدام القوة ”الذكية“ في الأجلين القصير والطويل على حد سواء، مع وضع برنامج للتدريب وتعزيز القدرات يتضمن مكونات لتحسين قطاع الضباط الذين هم في الخدمة وخارجها أيضا. وبعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على اقتناع بأن الجيش الوطني الصومالي لديه القدرة والعزم على تأمين المدن الرئيسية والبنية التحتية الأساسية؛ وما يحتاج إليه هو زيادة الدعم اللوجستي الأساسي. ومرة أخرى، هذا يتطلب اتباع نهج شامل لتطوير عيون وآذان الجماهير كمكون في الحملة ضد حركة الشباب.

والمواطنون أساس أي شبكة استخباراتية، وهم أساسيون وضروريون على حد سواء لحشد الموارد. وقد تُصوَّر الاستراتيجية الشاملة لتوفير الأمن بعد الحرب في عبارة ”مرحبا بكم، ابنوا ودافعوا“. وتتمثل الأهداف الاستراتيجية النهائية لعملية إنفاذ السلام الحالية داخل الصومال في استرداد المناطق التي تحتلها حركة الشباب، واستعادة وكفالة السيادة والسلامة الإقليمية للصومال، ودعم حكومة الصومال الاتحادية في كفاحها من أجل عرقلة عمل حركة الشباب، والحط من قدرها، وإضعافها، وإلحاق الهزيمة بها عن طريق توفير الدعم اللوجستي الملموس والفعال للصومال، الأمر الذي يديم العمليات العسكرية على أرض الواقع، ويمكّن الحكومة من التوسع وتحقيق الاستقرار والسيطرة على المناطق المستردة، وحرمان حركة الشباب من أي احتمال لحصول انتكاسة في مجال انعدام الأمن. وثمة هدف آخر هو تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي بعوامل الدعم والتمكين من حيث زيادة القوات والمعدات العسكرية والموارد التي سوف تسمح لها بتوسيع أعمالها بقدر كبير لتشمل مجالات جديدة من التعاون واستعادة أراضي الصومال بكاملها.

ومن الأهمية بمكان لجمهورية الصومال الاتحادية والمجتمع الدولي سد الفجوة الخطيرة بين الدعم المقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ووتيرة العمليات ونطاقها، حتى لا نسمح للإرهابيين باستخدام هذه الثغرة لإعادة التجمع، وإطلاق يد العدو، وتجنيد الشباب، وتكثيف التسلل إلى المراكز الحضرية، وتعزيز قدرتهم على زعزعة الاستقرار في المنطقة. في الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى تعزيز قدرة قوات الجيش الوطني الصومالي ومؤسسات السلامة العامة وإنفاذ القانون، فضلا عن دعم إقامة حكم فعال، بغية تمكيننا من إجراء انتخابات عامة في سنة ٢٠١٦.

وهكذا، وحتى يشعر الناس في المناطق المسترجعة بوجود الحكومة الاتحادية الصومالية، فإن الحكومة الصومالية تعتزم وتنوي بصورة حازمة أن تقوم فورا بتحقيق الاستقرار وإحلال السلام واستتباب الأمن، فضلا عن تقديم الخدمات. وتوفير الدعم غير القتالي واللوجستي للقوات الصومالية، على نحو ما اقترحه الأمين العام، سيكفل بالتأكيد بناء قدرات القوات الصومالية في الأجل القصير وقدرتها على التحمل في الأجل الطويل.

ونعتقد أن هذا النهج ينبغي أن يُعتمد، وأطلب إلى مجلس الأمن اليوم أن يقدم ذلك الدعم إلى جيشنا الصومالي الوطني

بموافقته على توفير دعم غير قتالي ولوجستي كبير. فبتأييد تلك الرؤية، سَيتم هزم حركة الشباب/تنظيم القاعدة، وباستعادة قوات الأمن الصومالية لسيطرتها على البلد، يمكن الحد من الدور القتالي لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وفي الختام، إن القوات الصومالية تخوض حربا ضارية ضد حركة الشباب، وهي منخرطة بصورة فعالة في بناء السلام في جميع أنحاء الدولة. والدعم اللوجستي على مستوى الوحدات يجب توفيره بغية البدء بعمليات عسكرية ومدنية مستدامة. ونحن بحاجة لذلك الدعم اللوجستي فورا، وبالتالي، ينبغي ألا يُربَطَ بالجداول الزمنية لزيادة قوام القوات و/أو تطويرها.

وأود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن الشكر مرة أخرى للرئيس وأعضاء المجلس على جهودهم الحثيثة في دعم الدولة الصومالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه الجلسة هي آخر جلسة مقررة في هذا الشهر، أود أن أعرب عن صادق تقديري وفد أذربيجان لأعضاء المجلس، لا سيما لزملائي الممثلين الدائمين، وموظفيهم وأمانة المجلس، على كل ما قدموه لنا من دعم.

وكما قلنا، لقد كان شهرا حافلا. ولم نكن لنحقق ذلك بمفردنا، بدون العمل الشاق، والدعم، والإسهامات الإيجابية من كل وفد ومن ممثلي الأمانة العامة، فضلا عن الموظفين الفنيين الآخرين الذين يقدمون باقتدار مختلف خدمات المؤتمرات كافة التي يتطلبها المجلس طيلة الشهر.

وإذ نختتم رئاستنا، أدرك أنني أتكلم باسم المجلس وأنا أتمنى لوفد الصين حظا سعيدا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.